ينتمون اليها فلابد ان يكون لكل فرد منه حقوق سياسية واحدة فالجميع متساوون في المواطنة

٥ ـ الديمقراطية تهدف إلى حماية حقوق وحريات ألأفراد : ـ اذ ان الحرية ترتبط بالديمقراطية برباط لا انفصام له اذ لا توجد حرية من دون ديمقراطية كما لا توجد ديمقراطية بدون حرية٠

والحرية الفردية بدون نظام يحكمها تؤدي إلى الفوضى والفوضى تؤدي إلى القضاء على الحرية ذاتها ولذلك يجب ان تكون الحريات في النظام الديمقراطي مقيدة بقيود يحددها النظام ، ويجب ان لا يؤدي هذا التقييد إلى القضاء على الحريات او التقليل منها وان ل يكون اكثر من القدر الضروري حيث ان ان المبالغة في ذلك يعني انقلاب الديمقراطية إلى الدكتاتورية التي لا تقيم لتلك الحريات وزناً ولا ترعى لها حرمة ٠

الفصل الخامس ٠

المبحث ألأول / تعريف الديمقراطية ٠

هناك مفاهيم وتعريفات كثيرة لمصطلح الديمقراطية وهناك استعمالات مثيرة للنقاش دون ان تكون مثيرة للسخرية ٠ وهناك استعمالات تتفق عليها أغلب الشعوب وهناك استعمالات غير متفق عليها ٠ اقل مايقال عن المصطلحات التي سوف نقوم بعرضها انها غنية ومعقدة وذات تأريخ حافل بالخلاف ٠ وينطبق على مفهوم الديمقراطية الوصف العربي البليغ (السهل الممتنع) حيث اننا عندنا الكم الهائل من ألأبحاث والكتب والمقالات التي تناولت موضوع الديمقراطية والتجارب المختلفة لتطبيق الديمقراطية ، يخيل لنا ان الحديث عن الديمقراطية لايحتاج إلى أي جهد ، خاصة وان الجميع يتفق على تعريف رئيسي للديمقراطية من المعنى اللغوي لهذا المفهوم الذي جاء من كلمتي demos والتي تعني الشعب ، وكلمة Cratosوالتي تعني الحكم ، وهكذا تعني الديمقراطية حسب اللفظ اليوناني القديم (حكم الشعب) والذي يعني اصطلاحاً اختيار الشعب لحكومته وغلبة السلطة الشعبية وسيطرة الشعب على الحكومة التي يختارها ٠

وجوهر الديمقراطية كما تقول موسوعة "كولينز " يقع في حقيقة ان الناس يحكمون انفسهم ، ولن هذا لايتم مباشرة فيما عدا الجماعات الصغيرة بل بالتصويت لإختيار ممثلين عنهم فالكل يجمع على ان الديمقراطية هي (حكم الشعب بالشعب وللشعب) ٠

كما ان بعض اصدقاء الديمقراطية يصفونها بانها تعني فقط شكلاً من اشكال الحكم ، فيصفها سيلي Seeley بانها الحكم الذي يملك فيه كل فرد نصيباً ، ويعرفها ديسي بانها (شكل من اشكال الحكم الذي تكون فيه الهيئة الحاكمة جزءاً كبيراً نسبياً من ألأمة كلها) ٠

ماهي الديمقراطية ؟

" تشتق كلمة ديمقراطية من كلمتين هما :Demos أي الشعب وCratos أي السلطة أو الحكومة ، وتعني الديمقراطية حكومة الشعب أي اختيار الشعب لحكومة وغلبة السلطة الشعبية أو سيطرة الشعب على هذه الحكومة التي يختارها " وللديمقراطية عدة مصطلحات :

١ ـ الديمقراطية السياسية : التي تقضي بحق المواطنين بالاقتراع السري العام ٠

٢ الديمقراطية الاجتماعية ـ: تعني العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين ٠

٣ ـ الديمقراطية الشعبية : تطلق على النظم الشيوعية ٠

وبتعريف شامل للديمقراطية نجد أنها " هي الحكومة التي تقر سيادة الشعب وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس وتخضع فيها السلطة صاحبة السلطان لرقابة رأي عام حر ، له من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذه " ٠

فالديمقراطية هي الثمرة التي أنضجتها المحاولات الجادة التي بذلها الشعب الأوربي لمعالجة المشاكل الناتجة عن النظام الصناعي الذي طرح نفسه في النصف الأول للقرن التاسع عشر ورغم الاختلاف من حيث النظرية والتطبيق بين دولة وأخرى أو معسكر وآخر بالنسبة للنظام الديمقراطي فالشيوعيون يرون الديمقراطية الصحيحة بتأمين الحرية الاجتماعية والإنسانية ، والغربيون يرون أنها مطلقة وتعني حكم الشعب بالشعب وللشعب ٠

ورغم كل ذلك يبقى هناك أساسا مشتركا تتميز به هذه الأنظمة الديمقراطية وهو حق الأغلبية بالحكم وحق الأقلية بالمعارضة ٠

المبحث الثالث / طرق نشوء الديمقراطية ٠

ان واحداً من أهم ألأسئلة التي تثار اليوم أي اكثر الحاحاً في وضع الاجابة العلمية الشافية حول كيفية غرس الديمقراطية كوسيلة لادارة الحياة وكممارسة للعملية السياسية في المجتمع الذي لاعهد له بالديمقراطية والذي يكون قد وعى لفترات طويلة ومتتالية من الظلم والاستبداد والدكتاتورية وانظمة الحكم الشمولية وفترات طويلة جداً من الحكم الفردي الذي يكون فيه الحاكم فوق القانون بل يكون في بعض ألأحيان هو مصدر هذا القانون وفق ماتشتهيه رغباته وما يحقق مصالحه في البقاء على رأس سدة الحكم عن طريق امتناعهم عن قبول الديمقراطية حيث حاولوا في هذه التفسيرات لبيان كيفية التوفيق بين الديمقراطية الاقتصادية والاقتصاد الاشتراكي بما يفرضه من قيود تجعله في خدمة الصالح العام بغض النظر عن مدى تحقيق المصلحة الفردية واستناده إلى الغاء حرية التملك وجعل الملكية جماعية فتصبح بذلك الدولة هي المالك الوحيد لكل وسائل الانتاج (ألأرض والمال) تعمل على ادارتها بالنيابة عن أفراد المجتمع اذ تمثل الدولة الراعي للمصلحة الاجتماعية بما يضمن خير وصلاح المجتمع وأفراده ٠

ومن الجدير بالذكر ان مثل هذا النوع من الديمقراطية يقوم على رفض جميع البرامج الاصلاحية ويركز ايمانه على الثورة التي تعمل على خلق التغيير الجذري في الحياة الاجتماعية ذلك التغيير السريع الذي يضمن دقة التطبيقات الاجتماعية ٠

وهنا يقوم ممثلوا الاتجاه الاشتراكي محاولات للتوفيق بين الديمقراطية والاشتراكية من خلال تشريك الصناعة ونقل ملكيتها من الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية التي تشرف الدولة مباشرة على ادارتها من خلال الجهاز البيروقراطي الذي يقوم على مجموعة ألأنظمة والقوانين المكتوبة والراغبة في ادارة الملكية الجماعية وتمثل عملية التشريك هذه الضرورة ألأولى للاشتراكية لكي تحصل الدولة على القوة اللازمة في تنظيم الاقتصاد وأوجه الحياة الاقتصادية الاخرى على ان تستخدم الدولة هذه القوة والسلطة المستندة على اختيار ألأغلبية السابقة لها في عملية توفير الرفاه القومي في حين ذهب بعض مفكري الاشتراكية إلى ان الديمقراطية هي جزأ لايتجزأ من الاشتراكية ولايمكن فصلها عنها بأي حال من ألأحوال وقد تميز هذا الاتجاه بثلاث سمات رئيسية في تفسير الديمقراطية هي : ـ

١ ـ ان الشعب هو صاحب السيادة التي يفوضها بالتالي إلى الحكومة من خلال عملية أختياره لها

٢ ـ ان الديمقراطية هي حق الشعب في اختيار حكومته والذي يعتبر من أول الحقوق ٠

٣ ـ ضرورة وجود نظام ألأحزاب المختلفة والنيابية كي لاتكون الديمقراطية مجرد خرافة أو شعار تتبناه دولة الحزب الواحد من أجل ضمان تعدد مجالات الاختيار الحقيقي للأفراد من بين الأيدلوجيات والنظريات السياسية المطروحة ٠

ويمكن ايجاز انتشار الديمقراطية بالطرق التالية : ـ

أولاً : ـ الطريقة السرية The Secret Way

وأول هذه الطرق في نشوء الديمقراطية هي الطريقة السرية في أي مجتمع من المجتمعات بذرة الديمقراطية في رحم الدكتاتورية والظلم والطغيان والاستبداد من خلال تبنيها كفكر وممارسة فعلية من قبل مفكري ومثقفي الشعب يعملون من خلالها على نشر الوعي السياسي والشعور بالمواطنة الحقة وتطبيق هذا الشعور على ارض الواقع من أجل ان تكون هذه المسؤولية الملقاة على عاتق المواطن هي الدافع أو المحرك ألأساسي لقلب أنظمة الحكم الدكتاتورية ، اذ تقوم على أساس المشاعر الوطنية اذ تركز على الانتماء لدى الفرد والاحساس المشترك بين مواطني الشعب بالمسؤولية تجاه الآخرين ومنها مسؤولية اقامة الديمقراطية بكل ما يمكن او يتاح لهم من فرص وطرق ووسائل للتخلص من الحكم الدكتاتوري سواء بالطرق السلمية كما حدث في الثورة البريطانية أو طريق الثورات الدموية كما حدث في الثورة الفرنسية ٠

وهنا يكون العمل الدؤوب والواعي والشعور الحقيقي بالمسؤولية بين مواطني الشعب من خلال ما يتمتعون به من المواطنة الفاعلة في نشر الديمقراطية ومحاولة

قلب ألأنظمة الدكتاتورية الفاسدة التي تحارب التيارات الفكرية الداعية إلى الديمقراطية وتغرس الوعي السياسي بين المواطنين والعمل على وضع حد لاستمرار النظم الدكتاتورية التي تعد غايتها الاساسية الابقاء على سدة الحكم أطول فترة ممكنة .

ويمكن ان تتم هذه العملية من خلال الرفض الشعبي العام كصورة جماعية ومتزامنة لتحجيم وسائل القمع وتجريد النظم المستبدة من استخدام وسائل العنف التي تؤهلها للاستمرار في الحكم على ان ذلك لايعني ان يسمح أفراد الشعب أو المواطنين بخرق القوانين التي تمس استقرار وأمن المجتمع وأفراده وحرياتهم ومصالحهم مما يؤدي بالتالي إلى حدوث فوضى اجتماعية تكون عواقبها وخيمة بحيث يتمنى أفراد الشعب عودة الحكم الدكتاتوري نتيجة من ويلات الفوضى أو تهديدات لحياتهم وسلامة ألأفراد وممتلكاتهم وحرياتهم ، بل ان العمل يجب ان يتركز حول تلك القوانين التي تستند عليها النظم الحاكمة من اجل ادامة حكمها وبقائها على دفة الحكم المتسلطة على رقاب العباد وارزاقهم ، لأن الفوضى المثالية من رفض القوانين جميعها وخرقها وعدم الانصياع لها وترك ألأفراد يتصرفون بحريات مطلقة غير معنيين بما يصيب الآخرين والمجتمع ن الويلات له أمر خطير على المجتمع من النظم الدكتاتورية مما يعني ابدال الشر بأسوء منه ناهيك من ان مثل هذه الفوضى قد تعني خلق دكتاتورية جديدة بصورة بطل ناضل من أجل استقرار الشعب وتحقيق ألأمن وفق نظرية (العادل المستفيد) وسيكون مثل هذا الفرد هو محرك للديمقراطية وتكون ممارستها صورة من ممارسة عبادة الفرد بالنسبة للمجتمعات أو يباح له ما يباح لغيره خشية تكرار الفوضى وانعدام ألأمن وهذا هو السلوك الدكتاتوري بعينه سواء كان الفرد فيه حاكما أم محكوم يمكن ان يصل في يوم من ألأيام إلى سدة الحكم .

ثانياً : ـ طريقة الفرض (الإجبار) The Coersion

على الرغم من الطابع العام لهذه الطريقة على انها سلوك دكتاتوري إلا ان هدفها هو انشاء الديمقراطية ألأمر الذي لايعني اننا في هذه الحالة نفضل (مبدأ الغاية تبرر الوسيلة) بل يرى العديد من الباحثين في هذا المجال ان عملية غرس الديمقراطية في بعض الشعوب التي تفتقد اليها يتطلب نوعاً من الممارسة الحازمة للسلطة من عملية خلق الاعتياد على هذه الممارسة وخلق الشعور بالانتماء والمواطنة لدى جميع أفراد المجتمع أو مواطني الدولة بلا استثناء فالأمر الذي لايمكن انكاره بأي حال من ألأحوال أو تجاهله انه حتى في أسوأ النظم الدكتاتورية فانه توجد هنالك فئات اجتماعية مستفيدة من استمرار مثل هذه ألأنظمة من اجل تحقيق مصالحها على حساب أفراد الشعب وان هؤلاء سيعملون حتماً على توظيف كل ما يملكون من امكانات من أجل استمرار هذه الصورة من صور الحكم هذا من ناحية أساسية ومن ناحية أخرى فيجب ان تعرف الديمقراطية كممارسة حياتية على شعب من الشعوب عن طريق الحاكم العادل الذي يحب شعبه ويمتلك شعوراً بالانتماء الصادق لهذا